الحوكمة في المصارف الإسلامية – مع الإشارة لمصرف الراجحي –

Governance in Islamic banks - with reference to Al-Rajhi Bank

وسيلة طالب [1]*

جامعة علي لونيسي- البليدة2-، wassilamag@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/24 تاريخ القبول: 2022/11/04 تاريخ النشر: 2022/12/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى مفهوم ومبادئ الحوكمة المصرفية من المنظور الإسلامي بغرض مقارنتها مع تلك المبادئ المعتمدة في البنوك التقليدية، وللتمكن من معرفة مدى قدرة البنوك الإسلامية على الامتثال للوائح الحوكمة، مع الإشارة لواقع تطبيق الحوكمة في مصرف الراجحي السعودي باعتباره أهم بنك إسلامي في العالم، ومدى امتثاله للوائح الحوكمة المعتمدة من طرف السلطات الرقابية من خلال التقارير الصادرة عن المصرف.

وقد تم التوصل إلى أن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة البنك بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة،

وأن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ الحوكمة ولا تتعارض معها، وإن كان هناك اختلافات بين الحوكمة المطبقة في البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك التقليدية فهي اختلافات شكلية وليست جوهرية.

كما يعتبر مصرف الراجحي من المؤسسات السباقة للالتزام بجميع قواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها في المملكة ، فضلا عن التزامه بأفضل المعايير والممارسات العالمية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، حوكمة إسلامية، حوكمة شرعية، مصرف الراجحي.

تصنيف جال: O13, M4

Abstract:

This study aims to address the concept and the principles of banking governance from an Islamic perspective; for the purpose of comparing it with those principles adopted in conventional banks. And to be able to know the extent of the ability of Islamic banks to comply with governance regulations Referring to the reality of the implementation of corporate governance in the Saudi Al Rajhi Bank, as it is the most important Islamic bank in the world, and compliance with regulations. It has been found that the concept of Governance approved by the regulatory authorities, through reports issued by the bank Governance revolves around setting controls that ensure the good management of the bank in a manner that preserves the interests of the related parties. And that, Islamic Sharia includes all the principles of governance and does not conflict with them, although, there are differences between the governance applied in banks. It is also considered as Al Rajhi Bank of institutions Islamic and other conventional banks are formal, not fundamental, differences not essential The first to abide by all the rules and regulations of governance in force in the Kingdom, As well as adherence to best standards and practices

key words: corporate governance, Islamic Governance, legitimate governance, Al Rajhi Bank.

Jel classification : **O13**, **M4**

*وسيلة طالب؛ wassilamag@hotmail.com

I. مقدمة:

شهدت أهم دول العالم خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي مجموعة من الأحداث كالأزمات المالية الكبرى التي تعرضت لها بعض المؤسسات في دول شرق آسيا وروسيا والتي كانت تعاني من جرائم التزوير والاختلاس، وزيادة حجم الفساد وسوء إدارة الشركات الكبرى في العالم كفضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولية وبنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكي، وفضيحة شركة إنرون "Enron "سنة2001 مع ثبوت تواطأ أحد مكاتب المراجعة في أمريكا مع الشركة بإصدار قوائم مالية مضللة، مما أدى إلى انعدام ثقة المساهمين في الإدارة وفي المراجعين.

وهذا ما دفع المؤسسات الدولية والسلطات الرقابية إلى تبني مفهوم الحوكمة كحل لضمان الإدارة الرشيدة للمؤسسات وحماية مصالح المساهمين والأطراف ذات المصالح وكسب ثقتهم.

وقد جاءت الأزمة المالية لسنة 2008 للتنبه إلى ضرورة وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة خاصة في البنوك والمؤسسات المالية بعد حالات الإفلاس التي عرفتها هذه الأخيرة، ونظرا لخصوصية القطاع المالي والمصرفي الذي يؤدي انهياره إلى الإضرار بالاقتصاد ككل، ما جعل من تطبيق الحوكمة ضرورة ملحة .

ومع نمو الصناعة المصرفية الإسلامية باعتبارها من أحدث اتجاهات الصناعة المصرفية والأكثر انتشارا في السنوات الأخيرة، ومع تطور الأدوات التمويل الإسلامي كان من ضروري وضع معايير للحوكمة تطبق في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية كما هو موجود في المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية ولكن ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية خاصة في مصرف الراجحي السعودي؟

كما تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

–ما هو مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية وما هي خصائص العمل المصرفي الإسلامي؟

– ماذا يميز الحوكمة في المصارف الإسلامية عن الحوكمة في المصارف التقليدية؟

– ماهي مقومات وإطار الحوكمة الإسلامية في مصرف الراجحي؟

فرضيات البحث: يمكننا اعتماد ما يلي:

– قد تختلف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن نظيرتها في المصارف التقليدية، نظرا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

– ترتكز الحوكمة في مصرف الراجحي على مجموعة من الأحكام والقواعد المطابقة لأحكام الشريعة، والتي تمكنه من الامتثال لبعض لوائح الحوكمة المعتمدة في السوق المصرفية السعودية والعالمية .

هدف البحث: يتمحور هدف البحث حول إبراز أهمية الحوكمة في البنوك عموما وفي البنوك الإسلامية خاصة، وإبراز مدى قدرة مصرف الراجحي باعتباره أكبر مصرفي إسلامي على تطبيق معايير الحوكمة المصرفية.

أهمية البحث:يستمد هذا البحث أهميته من أهمية تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية في تحقيق العدالة والشفافية، وتعزيز العلاقة بين الإدارة والملاك وجميع الأطراف من أصحاب المصالح، وإلى الأهمية والمكانة التي وصلت إليها المصارف الإسلامية وقدرتها على التوفيق بين الحوكمة المصرفية التقليدية والحوكمة الإسلامية.

عناصر البحث:

قد تم تقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء كما يلي:

– ماهية حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية

– الحوكمة الإسلامية(الشرعية) والفرق بينها وبين الحوكمة المطبقة في المصارف التقليدية

– واقع تطبيق الحوكمة في مصرف الراجحي السعودي

II. أولا: ماهية حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية

II–1 نشأة حوكمة الشركات

يعود ظهور مفهوم حوكمة الشركات إلى ثلاثينات القرن الماضي، إلا أن تنظيم هذه العلاقة في إطارها التشريعي الحديث يعود إلى سنة 1970 أين أدرجت اللجنة الفدرالية الأمريكية للأوراق المالية والمبادلات" The Federal Securities and Exchange Commission (SEC) " موضوع حوكمة الشركات ضمن خطتها الإصلاحية، وفي 1974 تم تداول مصطلح حوكمة الشركات بدلالاته القانونية في حل بعض النزاعات التي حدثت بين شركات سكك الحديد والشركات العقارية وغيرها من الشركات (**بوكروشة، 2015، صفحة 108**).

وفي منتصف الثمانينات أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من مبادئ الحوكمة كما صدرت العديد من التقارير الرسمية التي تحث على تطبيق مبادئها مثل قانون (Sarbanes-Oxley Act) سنة 2002 في أمريكا، وقانون الأمن المالي في فرنسا (la loi de sécurité financière)

غير أن استخدام مصطلح الحوكمة أصبح متداول بشكل واسع في مطلع التسعينات 1990 بعدما تمت إعادة صياغته بواسطة علماء الاقتصاد والعلوم السياسية، وتم نشره بصورة أوسع بواسطة مؤسسات كبرى مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولقد لخصت (لجنة Cadbury) التي تشكلت سنة1991 من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن وبعض المحللين الملامح المالية لحوكمة الشركات وتوصياتها في هذا المجال فيما يعرف بـ: " CODE OF THE BEST PRACTTICE " أو كود الممارسات السليمة وقد اشتمل هذا الكود على 19 بند يؤكد على ضرورة التوجهات السليمة للشركات.

.(**Cadbury-Code, 1992**)

II –2 تعريف الحوكمة

يمثل مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة لـ "Corporate Governance" أما الترجمة العلمية التي اتفق عليها فهي" أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". (**المصرفية، 2010، صفحة 2**)

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بأنها "مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها لتحقيق أهدافها، وتتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لهذه المؤسسة وتحديد الإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها".

وتعرفها لجنة "cadbury" بأنها النظام الذي من خلاله تدار وتراقب الشركات ، أين تكون مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركاتها، ويكمن دور المساهمين في الحوكمة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه، كما تتمثل مسؤولية المجلس في وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل ورفع التقارير للمساهمين، والتأكد أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين. (**Cadbury–Code, 1992**)

حيث يدور مفهوم الحوكمة حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة المؤسسات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة به، بعدما أظهرت الوقائع حالات عديدة من التلاعب في أموال العديد من المؤسسات بواسطة الإدارة التي أدت إلى إفلاسها.

II –3 أهمية حوكمة الشركات

وتتحدد أهمية الحوكمة في: (**أبوالنصر، 2015، صفحة 51**)

– تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنظمات.

–تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري.

–تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد وتحسين القدرة التنافسية للمنظمات.

–ترسيخ السلوكيات والأخلاقيات الحسنة وتوفير بيئة تتسم بالشفافية.

–تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للمنظمات والشركات.

كما يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات على :

–توفير الثقة لدى المساهمين على استثماراتهم في الشركات.

– تحديد التزامات الإدارة بقواعد العمل تجاه المساهمين ومجلس الإدارة.

–جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم من خلال الممارسة الفعالة للحوكمة داخل الشركة .

–تحقيق العدالة والشفافية، وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والملاك وجميع الأطراف من أصحاب المصالح .

–مراقبة وتحقيق أهداف الشركة وتعظيم ثروة المساهمين.

فمن خلال الحوكمة يمكن مراقبة الكثير من الأعمال والتي ستجعلها ذات جودة عالية بإحداث رقابة ذاتية تجعل من الجميع يعملون بكفاءة، أين يتم تحقيق الوضوح والشفافية والرقابة والنزاهة والمساواة، فالعديد من المشاكل والانحلالات الأخلاقية والإدارية التي تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات المالية حول العالم كانت بسبب غياب الحوكمة. (**الجليل، 2021**)

II –4 تعريف حوكمة المصارف:

تحدد الحوكمة المصرفية دور ومسؤوليات وسلطات وحقوق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف، كما تحدد أيضا العلاقة فيما بين الهيئات والشركات التابعة للمصرف بالإضافة إلى العلاقة ما بين المساهمين والمصرف والأطراف أصحاب المصالح (**يوسف، 2010، صفحة 7**) ، كما تتضمن الحوكمة المصرفية:

– وضع الأهداف الاستراتيجية للمصارف؛

– إدارة العمليات اليومية؛

– إدارة أنشطة المصارف وتعاملاتها بطريقة آمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين؛

– الوفاء بالتزاماتها اتجاه المساهمين وأصحاب المصالح. (**سليمان، 2008، صفحة 245**)

-وعليه فإن أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك. (**قتيبة، 2015**).

II –5 أهداف حوكمة المصارف

هناك مجموعتين فاعلتين في تطبيق حوكمة المصارف وهما:

–المجموعة(1): تضم الفاعلين الداخليين وهم :حملة الأسهم، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية والمراجعون الداخليون.

–المجموعة(2): تضم الفاعلين الخارجين وهم المودعون، صندوق تأمين الودائع، وسائل الإعلام، شركات التصنيف والتقييم الائتماني، والإطار القانوني التنظيمي والرقابي. (**شريقي، 2009، صفحة 7**)

حيث تعمل هذه الأطراف لتحقيق أهداف حوكمة المصارف والمتمثلة في:

–حماية حقوق المساهمين: من خلال الاحتفاظ بسجل واضح للمساهمين لتسجيل ملكيتهم وتوفير المعلومات على درجة عالية من الشفافية لضمان حق ممارسة المساهمين لحقوقهم كاملة.

–تحقيق العدالة: الاعتراف بحقوق الأطراف ذات المصالح بما يكفل المساواة في المعاملة.

–حماية مصالح الأطراف المختلفة: يتطلب الأمر تعزيز روح الانتماء لكل المتعاملين.

–توفر المعلومات وسلامة قنوات الاتصال: تمثل سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمصرف وسرعة الإجابة على استفسارات المتعاملين من بين أهم شروط الثقة التي تضمن استمرارية العمل، كما أن سلامة الاتصال جزء لا يتجزأ من الحوكمة السليمة. (**إبراهيم و فيحاء عبد الله، 2011، صفحة** 8) .

–استراتيجية المصرف: يعتبر التميز هدف استراتيجي يتم تحقيقه بالتطبيق السليم للحوكمة.

–إدارة المخاطر: ضرورة توفر نظام رقابة وإدارة المخاطر التي أصبحت مرتبطة بإدارة النجاح.

–تحديد أنظمة المصرف: وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات ويكفل معالجة الغش وتضارب مصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأخلاقيا . (**شاكر، 2007، صفحة 9**)

II –6 المبادئ الأساسية للحوكمة

بالحديث عن مبادئ الحوكمة الأساسية، والتي تضمن وجود تطبيق أمثل لها وترفع من جودتها هو توافر مجموعة من المبادئ يمكن استعراضها على النحو التالي:

–الشفافية: إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يوضحوا بشكل جلي لأصحاب رأس المال والمودعين الرئيسين سبب اتخاذ أي قرار جوهري) .

–**المسؤولية:** إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباتهم بمهنية واحترافية.

–المساءلة: إذ يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة في موضع المساءلة عن قراراتهم، والمحاسبة من قبل المساهمين.

–العدالة: إذ يجب أن يحظى كل المساهمين بالمساواة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية على نحو عادل.

إن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها «لجنة بازل» للرقابة على البنوك لتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها:

–الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للجهاز المصرفي وللمصرف.

– تحديد مسؤوليات الإدارة والتأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.

– ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.

–توفر الشفافية والإفصاح لإزالة ضبابية الرؤية في كافة أعمال وأنشطة المصرف والإدارة (**قتيبة، 2015**).

فحسب منظمة التعاون الاقتصادي يجب أن تضمن حوكمة الشركات الشفافية وفعالية الأسواق، ولا تتعارض مع سيادة القانون وتحدد وبوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات الرقابية والتنظيمية والتنفيذية. (**OECD, 2004, p. 17**)

III– الحوكمة الإسلامية (الشرعية) والفرق بينها وبين الحوكمة المطبقة في المصارف التقليدية

قبل التطرق إلى الحوكمة الإسلامية أو الحوكمة الشرعية المطبقة في البنوك الإسلامية سنقدم تعريفا بسيطا للمصارف الإسلامية وخصائص العمل المصرفي الإسلامي.

III– 1 تعريف المصارف الإسلامية:

يمكن تعريفها على أنها:" مؤسسات مالية نقدية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية و أخلاقية، تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا أخذا أو عطاءا، و محققة التنمية الاقتصادية والرفاهية للمجتمع الإسلامي"، ومنه فالمصارف الإسلامية:

–هي مؤسسات مالية بامتياز.

– تقوم على تقديم الخدمات المصرفية المعروفة، إضافة إلى استثمار الأموال والقيام بالعمليات الاستثمارية .

–احترامها لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال الهيئة الشرعية التي تراقب عملها.

–اعتمادها على مبدأ الوساطة في تعاملاتها، وذلك من خلال قَبول الودائع، ومنح الائتمان، والقيام بالعمليات المصرفية المختلفة لصالحها ولصالح الغير.

– تعتمد في تعاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. (**Isma'il, 2011**)

III– 2 أهم خصائص العمل المصرفي الإسلامي: تتمثل في

–الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في كل التعاملات المصرفية.

– عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء بشكل مباشر أو مستتر باعتبارها من الربا الحرام.

– إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال توسط المصرف بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

– إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع وإرساء مبدأ التكافل الاجتماعي لتحقيق العدالة في توزيع عوائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.

III– 3 ماهية الحوكمة في المصارف الإسلامية:

لقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد التي يجب أن يلتزم بها الفرد في عمله والتي تعتبر الدستور التي يستند إليه الناس في ضبط وترشيد الأعمال والتصرفات وفي ضوئها تتم المساءلة والمناقشة والجزاء كما أمرنا الله سبحانه وتعالى. (**شحاته، 2001، صفحة 403**)

III– 4 تعريف الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية:

يعرف مجلس الخدمات الإسلامية في المعيار رقم (IFSB-10) الحوكمة الشرعية أو نظام الضوابط الشرعية بأنها" مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا" (**IFSB، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية، ديسمبر 2009، صفحة 3**).

فهي مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح الإدارة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى. (**طنش و إبراهيم، 2019، صفحة 622**)

III– 5 المبادئ العامة للحكم والإدارة في الإسلام:

–حفظ الدين: وهذه القاعدة أهم ما يميز النظام الإسلامي عن غيره من النظم الوضعية، فالإسلام دين ودولة وكل أمور الدولة يجب أن تكون مضبوطة بالأحكام الشرعية.

–الشورى: حيث قال رسول الله صل الله عليه وسلم: (ما ندم من استشار وما خاب من استخار).

–العدل: وهو من أسمى المبادئ التي امتاز بها الإسلام الذي أوجب العدل حتى مع العدو، فالقانون الإسلامي يطبق على كل أفراد الأمة لا فرق بين حاكم ومحكوم.

–تحريم الرشوة: حرم الإسلام الرشوة واعتبرها خيانة للأمانة ، فالإسلام يحرص على أن تؤدى الأعمال العامة والخاصة بنقاء حتى لا تضيع حقوق الناس ويعم الفساد.

–وجوب الإشراف والرقابة ومحاسبة العاملين (المساءلة): وتشير إلى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع. **(عثمان، 2001، صفحة 133)**

–مسؤولية من يتولى الحكم و الإدارة: فالرئيس مسؤول عن حقوق الشعب والمدير مسؤول عن حقوق الموظفين وأصحاب المؤسسة.

–أن يسند الأمر لأهله: ضرورة مراعاة القدرة والأولوية عند اختيار الأشخاص لتولي القيام بمهام معينة.

–تصرف الرئيس منوط بالمصلحة: لا يجوز لأي مسؤول حتى وإن كان رئيس الدولة أن يتصرف تصرفا خاصا بالدولة إلا إذا كان محققا للمصلحة العامة.

– الصدق والأمانة لضمان الشفافية والدقة والشمول للمعلومات التي تقدم على أعمال المؤسسة. . **(بورقبة، 2009/2010، صفحة 98)**

III– 6 مبادئ الحوكمة من المنظور الإسلامي:

تسعى المصارف الإسلامية كمثيلاتها التقليدية وتماشيا مع التطورات الراهنة إلى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية لكن ضمن ضوابط الشريعة الإسلامية، فلقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سابقا مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، والتي اعتمدت من طرف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، كما تبنت أيضا لجنة بازل معايير منظمة التعاون وأصدرت أيضا مجموعة من المعايير لتعزيز الحوكمة المصرفية.

وقد عمل مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين على إصدار العديد من معايير الحوكمة والتي تتناسب والضوابط الشرعية الداعمة للشفافية والإفصاح والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل **(الأسرج، 2014، صفحة 52)** .

وقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد والمعايير التي تحكم معاملات الناس سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، وتتم الرقابة على المعاملات بواسطة الفرد ذاته (رقابة ذاتية) أو بواسطة الغير (بواسطة جماعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر أو عن طريق الأجهزة التي تنظمها الحكومة لهذا الأمر **(شحاته، 2001، صفحة 415)**.

ولقد ذكر في المبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) أنه:

–يجب اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعاليم وتوجيهات السلطات الإشرافية، وقد أوصى المبدأ بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

–تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدي التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

-تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة (احتياطي معدل الأرباح) و(احتياطي المخاطر).

-يجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة.

-يجب أن تعتمد الشفافية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، كما يجب على المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام.

-يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية ائتمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار، مع توفير المعلومات لأصحاب لهذه الحسابات حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر. (**IFSB، 2006**)

III– 7 الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

-تعتمد المصارف الإسلامية على مجموعة من المبادئ الأساسية والمتمثلة في:

* مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم.
* مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدينِ .
* مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد المصارف التقليدية على مبدأ الفائدة الثابتة بغض النظر عن نوع المشاريع الممولة إن كانت موافقة لأحكام الشريعة أو لا، وعليه فإن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا، مما يستلزم وجود رقابة فعالة تضمن حقوق وواجبات كل طرف.

– المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الودائع الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الودائع في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرهم نظرا لثبات فوائدهم المصرفية. (**البديري، 2017، صفحة 28**).

-تحتل الشفافية والنزاهة والإفصاح مكانة أساسية في أدبيات حوكمة المؤسسات المالية بقسميها التقليدي والإسلامي، لأنهما بمثابة أهداف للحوكمة الرشيدة ووسائل لتحقيقها في نفس الوقت، نظرا لأن الحوكمة ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لرفع أداء المؤسسة المالية ولإحداث التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف المشتركة . (**البديري، 2017، صفحة 29**)

-أما بخصوص العناصر الأساسية للحوكمة، فتتضمن المصارف التقليدية أربعة عناصر تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما يزيد عنها في المصارف الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فالمصارف الإسلامية تخضع لنظام حوكمة مزدوج، نتيجة وجود مجلسين مختلفين هما؛ مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية. (**بورقبة و عبد الحليم، 2015، صفحة 137**).

يمكن أن تعتمد نظم الحوكمة في البنوك الإسلامية على مبادئ الحوكمة، والتي لا تتنافى في مجملها مع المبادئ التي تدعمها الشريعة الإسلامية والتي تشكل الإطار التنظيمي لعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ،حيث تحقق هذه المبادئ:

أ– تعزيز مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات بكفاءة تحقق المتطلبات النظامية والشرعية.

ب– تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.

ج– تحقيق العدالة بين جميع الأطراف: الإدارة، المساهمون، ذوو العلاقات(العملاء، الموظفون، جهات التدقيق الخارجي).

د– تعزيز الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة.

هـ– استكمال الإطار المؤسسي الداعم لتطبيق الأهداف الأخرى، و يضم إنشاء المؤسسات وإصدار التشريعات.

و– سيادة القانون، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود تشريع حكومي يلزم باستكمال المؤسسات والتشريعات وتطبيقها في واقع المؤسسات المالية. (**مشعل، 2010، صفحة 27**).

وعليه ولتكون المصارف إسلامية وتطبق الحوكمة الإسلامية دون أن تتعارض مع الحوكمة المصرفية التقليدية لابد من اتفاق المساهمين على أن تكون جميع أعمال المصرف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يرد في العقود التأسيسية ، وعلى هيئة الرقابة الشرعية إيجاد وإصدار نماذج العقود موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما يجب على المصارف الإسلامية أن توافق أعمالها مع معايير الرقابة الدولية إذا أرادت أن تحظى بالقبول في السوق المصرفية العالمية، وقد كان لاتفاقيات "بازل" دور فعال في وضع نموذج يساعد المصارف على تطوير ثقافة تسيير المخاطر وتقوية الاستقرار والفعالية للنظام المصرفي التقليدي والإسلامي (**عيسى، 2019، صفحة 82**).

وما يمكن استنتاجه أن الحوكمة الصحيحة والسليمة تمثل واجباً والتزاماً دينياً وشرعياً وأخلاقياً لابد منه، فعلى الجهات والمؤسسات التي تشكل المظلة للمؤسسات المالية الإسلامية العمل على توحيد معايير الحوكمة وتطبيقها، بل وتطويرها والارتقاء بها بما يؤدي إلى قيام تلك المؤسسات بدورها المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يوفر لها قدرة على المنافسة في سوق الصيرفة. (**قتيبة، 2015**)

VI– واقع تطبيق الحوكمة في مصرف الراجحي السعودي

VI– 1 تقديم مصرف الراجحي

أسس مصرف الراجحي عام 1957 ، ويعتبر أكبر مصرف إسلامي في العالم، يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاما في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وهو أحد أكبر البنوك في العالم بإجمالي أصول يبلغ 658 مليار ريال سعودي (175 مليار دولار أمريكي) ، ورأس مال مدفوع 40 مليار ريال سعودي (10.66 مليار دولار أمريكي) وقاعدة موظفين تزيد عن 9.300 شركة زميلة.

ويمتلك مصرف الراجحي شبكة واسعة من أكثر من 517 فرعاً ، وأكثر من 152 فرعاً مخصصاً للسيدات ، وأكثر من 4,844 جهاز صراف آلي ، و 373,046 جهاز نقاط بيع مع التجار وأكبر قاعدة عملاء لأي بنك في المملكة (**عن مصرف الراجحي**).

يدار المصرف من خلال تنظيم إداري يشمل الإدارة العامة بالرياض وست إدارات إقليمية موزعة على المملكة، كما يضم عدة شركات تابعة وهي :

–الراجحي للتنمية المحدودة

–مصرف الراجحي –الأردن

–الراجحي للخدمات الإدارية

–الراجحي المالية

–الراجحي المصرفية للاستثمار (ماليزيا)

–مصرف الراجحي –الكويت

–شركة وكالة تكافل لراجحي.

VI–2 مفهوم الحوكمة في مصرف الراجحي

حسب التقرير السنوي لمصرف الراجحي لسنة 2018، تتألف الحوكمة" من مجموعة من القواعد والممارسات والأنظمة والإجراءات التي تنظم أنشطة المؤسسة وتراقبها ، ويساعد هيكل الحوكمة الذي يعتمده مصرف الراجحي على الموازنة بين اهتمامات مختلف فئات المساهمين في الوقت الذي يركز فيه طاقاته نحو تحقيق قيمة حقيقية".

VI–3 إطار الحوكمة في مصرف الراجحي:

يقوم إطار الحوكمة في مصرف الراجحي على الجمعية العامة ومجلس الإدارة والهيئة الشرعية بالإضافة لخمس لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف ومجموعة من لجان الإدارة التنفيذية الداعمة من المستوى الأول والثاني. ويعتمد هيكل الحوكمة هذا على مجموعة من الركائز الهامة وسلسلة من عوامل التمكين التي تضمن وضوح وانضباط الحوكمة الرشيدة، وهي قيم الشركة وتصميمها والسياسات والإجراءات ومصفوفة السلطة والتواصل الفعال. (**الراجحي، 2021، صفحة 61**).

كما يتبع مصرف الراجحي عملية تقييم ذاتي شاملة لمجلس الإدارة، حيث يقيم الأعضاء ثلاثة مستويات من الأداء هي : أداء مجلس الإدارة وأداء لجان مجلس الإدارة وأداء أعضاء مجلس الإدارة. (**الراجحي، 2018، صفحة 60**).

وتحدد مهام ومسؤوليات اللجان في بنود اللوائح الداخلية والمتطلبات التنظيمية، كما تحدد مدة العضوية بثلاثة أعوام تنتهي بانتهاء مدة مجلس الإدارة، تتقدم اللجان بتوصياتها ومحاضر اجتماعاتها إلى مجلس الإدارة، وتتمثل اللجان الخمس التابعة لمجلس الإدارة في اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والتعويضات ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة التدقيق والامتثال:

أ–اللجنة التنفيذية:

يرأس اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة، ويتمثل الغرض الأساسي من اللجنة التنفيذية في تحملها المسؤولية عن عمليات أعمال مصرف الراجحي واتخاذ القرارات السريعة المتعلقة بأعمال المصرف، وتكون اللجنة مسؤولة عن مراجعة ومتابعة واعتماد القرارات المالية وغير المالية والتجارية والاستثمارية والتشغيلية الأساسية المتعلقة بالمصرف وذلك في حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. (**الراجحي، 2021، صفحة 149**)

ب–لجنة الترشيحات والمكافآت:

يتمحور دورها في رفع التوصيات بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة واللجان وكبار التنفيذيين إلى المجلس، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس وتقييم فاعلية وكفاءة أداء المجلس والإدارة العليا،

والتأكد من التزام المصرف بسياسات الحوافز والمكافآت الداخلية، وكذا السياسات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي بما يحقق مصالح المودعين والمساهمين وأهداف المصرف الاستراتيجية. (**الراجحي، 2016، صفحة 152**).

حيث تستند فلسفة الأجور في المصرف إلى الالتزام باستقطاب موظفين من ذوي الكفاءات والمواهب والاحتفاظ بهم وتطوير مهاراتهم وتحفيزهم ومنحهم الأجور بإنصاف، وذلك تقديرا لمساهمتهم النسبية في إدارة أعمال المصرف بفعالية وفي تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتشجيعا للسلوكيات التي تدعم قيم المصرف وإدارة المخاطر والالتزام بإطار الرقابة الداخلية والالتزام بالمتطلبات التنظيمية. (**الراجحي، 2021، صفحة 127**).

ج – لجنة الحوكمة:

دورها هو تدعيم والحفاظ على تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية وذلك من خلال قيام اللجنة بمراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام والآليات ذات الصلة به، ومراقبة حالات تعارض المصالح والتأكد من استمرارية تحديث سجل تعارض المصالح، ومراجعة طلبات الاستثناء من متطلبات الحوكمة المعمول بها في المصرف، ومتابعة تطبيق دليل الحوكمة وملحقاته ومصفوفة الصلاحيات الخاصة بالمصرف،

وزيادة الوعي بأهمية الحوكمة بين جميع موظفي المصرف والمساهمين والأطراف المعنية الخارجية، وإجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وجميع لجان المجلس ولجان الإدارة.

د–لجنة المراجعة والالتزام:

يكمن دورها في الإشراف على عملية رفع التقارير المالية ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة والمساهمين، والإشراف على المراجعين الداخلين والخارجين، وكذلك تقييم ومتابعة سياسة المصرف في مكافحة الاحتيال المالي وضمان اتخاذ الإدارة العليا للإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة ضعف الرقابة أو عدم الالتزام بالسياسات والقوانين واللوائح أو أية مشكلات أخرى يحددها المراجعون.

وتعد مجموعة الالتزام إحدى المجموعات الاستشارية والرقابية في المصرف التي تساهم بشكل فعال في حماية المصرف ومنسوبيه وعملائه من مخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام، كما تشمل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأطلقت مجموعة الالتزام (تابعة للجنة الالتزام) سلسلة من برامج التدريب والتوعية للإدارة العليا والإدارة التنفيذية بشأن مسائل الالتزام، مع التركيز بشكل مضاعف على مخاطر الالتزام المستجدة.

ويطبق المصرف نظام مراقبة الاحتيال المعروف عالميًا " SAS" ، وقد حصلت مجموعة الالتزام على شهادة ISO/DIS 37301: 2020الصادرة عن شبكة الشهادات العالمية GQNet في المملكة المتحدة،

كما أقرت البنوك المراسلة العالمية من المستوى الأول في المصرف بفعالية إطار عمل مجموعة الالتزام وأنظمتها وضوابطها. (**الراجحي، 2021، صفحة 128**)

هـ– لجنة إدارة المخاطر

تعمل لجنة المخاطر على تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة فيما يخص مدى تحمل/تقبل المخاطر، واستراتيجية المخاطر المتمثلة في إدارة رأس المال والسيولة وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة وأي مخاطر أخرى تهدد المصرف. (**الراجحي، 2021، صفحة 154**).

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية كان المصرف ملتزما بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، حيث تتوافق المصرفية الإسلامية إلى حد كبير مع مبادئ الحوكمة، فهو لا يشارك في الاستثمارات التي لا تلتزم بالمبادئ الشرعية، مما يبقيه محميا من القطاعات المعرضة للمخاطر عالية.

VI–4 مقومات الحوكمة المعتمدة لدى مصرف الراجحي

يعتمد منهج المصرف على مجموعة من القواعد والضوابط والتي تدعم إطار الحوكمة المعتمدة، ويمكننا تلخيص هذه المقومات في النقاط التالية: (**الراجحي، 2018**)

–**تبدأ الحوكمة الرشيدة من مجلس الإدارة** المتنوع والمتوازن، والذي يقود ويوجه المصرف بشكل استراتيجي من خلال:

* مراجعة وتقييم أدائه وإدارته المسؤولة بشكل مستمر، ويعد مجلس الإدارة مسؤولا عن تحديد القيم والمعايير لضمان حماية المصرف وحقوق المساهمين.

*ويتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضوا، تنتخبهم الجمعية العامة العادية كل ثلاث سنوات.(ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وفقا للوائح المصرف).

– **يعتمد المصرف دليل حوكمة الشركات،** حيث أصدر المصرف عام 2014 دليل الحوكمة وملحق دليل الحوكمة واللوائح الخاصة بلجان المجلس واللجان الإدارية وتخضع هذه الوثائق للمراجعة السنوية لضمان بقائها متصلة بتطوير ظروف القطاع واللوائح، كما يلتزم المصرف في جميع عملياته داخل المملكة بالمبادئ الرئيسية للحوكمة المصرفية التي وضعتها مؤسسة النقد العربي

السعودي الصادرة في سنة2012 والتي تم تحديثها سنة2014 ، إضافة إلى لوائح حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة السوق المالية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

–**يعتمد المصرف على سياسات مكتوبة** وأنظمة تضمن أساليب إفصاح ملائمة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على جميع المعلومات والتطورات الجوهرية دون تميز وفي الوقت المناسب، بما في ذلك المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بموجب تعليمات البنك المركزي السعودي والمعلومات المطلوبة بموجب لوائح هيئة السوق المالية.

ويمتلك المصرف منصة ديناميكية قوية لإعداد التقارير المالية وتقارير المصلحة العامة لتوفير أعلى كفاءة وشفافية للإفصاح للجمهور والمستثمرين، كما يضم العديد من لجان الحوكمة الداخلية ولديه مشاركة واسعة النطاق من جانب إدارات المراقبة التي تعمل على توفير معلومات مالية دقيقة لجميع المستخدمين من القطاع العام.

كما ينشر مصرف الراجحي قوائمه المالية الموحدة المؤقتة،(المفصلة والموجزة) على أساس ربع سنوي وسنوي، والتي يتم إعدادها وفقا للمعايير الدولية المعتمدة والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبما يتوافق مع أحكام نظام الرقابة على المصارف واللوائح الخاصة بالشركات في المملكة العربية السعودية وحسب الأنظمة والتشريعات المعتمدة من قبل هيئة السوق المالية والأنظمة الداخلية للمصرف،

ويتم تطبيق جميع هذه المعايير والقواعد واللوائح باستمرار تحت الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي السعودي لضمان الوفاء بالإفصاحات المناسبة وسلامة إعداد التقارير المالية بالكامل، ومن بين هذه القواعد واللوائح تعيين مراجعين خارجيين، من الجمعية العامة للمساهمين ومن شركات المراجعة الدولية الأربع الكبرى فقط. (**الراجحي، 2021، صفحة 128**)

–**يولي المصرف الاهتمام الكافي بتدريب** وتأهيل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وقد أعد المصرف دليلا تعريفيا لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة الجدد، لتزويدهم بالمعلومات الضرورية حول استراتيجية المصرف والجوانب المالية والتشغيلية إضافة إلى التزامات أعضاء المجلس ومهامهم.

وقدمت مجموعة المراجعة الداخلية عددا من الدورات التدريبية لموظفي الإدارة، مع العمل على تطوير برامج تدريبية من أجل مواكبة التطورات في مجالات التدقيق الداخلي.

– **يطبق المصرف إجراءات لتسوية شكاوى** العملاء والمساهمين والتي تخضع لرقابة البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، كما يعتمد المصرف سياسة للمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز الدور الاجتماعي للمصرف.

–**يعتمد المصرف على سياسات وإجراءات شاملة** تغطي كافة الأنشطة لتعزيز إطار الحوكمة بالمصرف تحت مظلة مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من المجلس لتعكس الممارسات الداخلية على النحو المطلوب، ويأتي في مقدمة هذه السياسات، سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة وحالات تعارض المصالح لتوفير أدوات فعالة للتعامل مع حالات تعارض المصالح تحقيقا للشفافية والنزاهة، واستيفاء للمتطلبات التنظيمية بموجب نظام الشركات، ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي((**الراجحي، 2021، صفحة 142**).

ويمثل الشكل التالي ملخص عن ممارسات الحوكمة في مصرف الراجحي والتي تقوم على مجموعة المقومات التي ذكرت سابقا.

الشكل رقم (1): أهم ممارسات الحوكمة في مصرف الراجحي

دليل حوكمة الشركات والملحق	مدونة قواعد السلوك	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	مدير التعليم والتوجيه المستمر

المصدر: (الراجحي، 2018، صفحة 62)

VI –5 ما طبق من أحكام لائحة حوكمة الشركات وما لم يطبق وأسباب ذلك

ما يمكن ملاحظته من خلال المعلومات الواردة في الجدول أن مصرف الراجحي يطبق جميع الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، باستثناء بعض المواد الاسترشادية ، وهو دليل على مدى التزامه وامتثاله لمبادئ الحوكمة.

الجدول رقم(1): الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات غير المطبقة من طرف مصرف الراجحي والسبب ذلك

رقم المادة/الفقرة	نص المادة/الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة41/ الفقرة(هـ)	يتخذ مجلس الإدارة الترتيبات اللازمة للحصول على تقييم جهة خارجية مختصة لأدائه كل ثلاث سنوات(فقرة استرشاديه)	يتم التقييم بشكل داخلي وبصورة سنوية
المادة54/ الفقرة(ب)	يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضوا مستقلا (فقرة استرشاديه)	يشغل منصب رئيس لجنة المراجعة والالتزام بالمصرف عضو مجلس إدارة غير تنفيذي وتم اختياره بسبب مؤهلاته الملائمة للمنصب
المادة87	تضع الجمعية العامة العادية –بناء على اقتراح من مجلس الإدارة–سياسة تكفل إقامة التوازن بين أهدافها والأهداف التي يصبو المجتمع إلى تحقيقها بغرض تطوير الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع	يوجد سياسة للمسؤولية الاجتماعية لمصرف الراجحي وهي معتمدة من مجلس الإدارة

المصدر: (الراجحي، 2021، صفحة 143).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدم تطبيق المصرف لبعض الفقرات الاسترشادية يعود لكونه يعتمد إجراءات أكثر حزما من المفروضة عليه، مثلا:

بالنسبة للمادة41/الفقرة (هـ) التي تستوجب وجود تقييم خارجي لأداء المصرف كل ثلاث سنوات، فإن المصرف يعتمد على التقييم الداخل المستمر وسنويا.

بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية فالمصرف يولي أهمية كبيرة لهذا المبدأ من خلال الإنجازات المحققة، والتي يتم الإفصاح عنها من خلال تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وباعتباره مصرفا إسلاميا عالميا فإنه يتبنى نهجا خاصا بالاستدامة الاجتماعية لتعزيز علاقاته مع جميع أصحاب المصلحة من المتعاملين معه و المجتمعات التي يقدم فيها خدماته.

ويسعى مصرف الراجحي دائما إلى :

–الاستمرار في الحفاظ على القنوات المفتوحة بين المساهمين والأطراف المعنية الأخرى لأنها توفر مدخلات قيمة لتعزيز الحوكمة .

–التوافق مع أفضل الممارسات في الحوكمة من حيث التأثير الداخلي والخارجي.

–تطوير وتوسيع أهداف السياسة لإدارة المخاطر المرتبطة بالمعلومات من الداخل.

–تنظيم تدريب لأعضاء مجلس الإدارة مع منظمات تدريبية مرموقة.

تقوم الحوكمة بممارسة مسئولياتها من خلال عمليات المراجعة المنتظمة والتي تقوم بها إدارة الالتزام وإدارة المخاطر والإدارة الشرعية والمراجعة الداخلية.

تعد النزاهة والشفافية من القيم الأساسية لمصرف الراجحي، وهي ضرورية لبناء علاقات تسودها الثقة، وهذا يعني أن يكون الموظف منفتحا ونزيها مع الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية على المستويين العملي والشخصي، في أي مكان يتواجد فيه المصرف.

يعتبر مصرف الراجحي من المؤسسات السباقة للالتزام بجميع القواعد واللوائح المعمول بها في المملكة، فضلا عن التزامه بأفضل المعايير والممارسات العالمية، وقد وضع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية رؤية للمصرف لبناء " إطار التزام عالمي " ويعتبر هذا الهدف جزءا لا يتجزأ من استراتيجية المصرف. (**الراجحي، 2021**)

كما يكفل مصرف الراجحي الرقابة الشرعية المستقلة والفعالة لما يلي:

–المنتجات والخدمات

–التجارة وعمليات المصرف

–موظفي مصرف الراجحي

وهو ملتزم بـ:

–الحفاظ على مصداقية البنوك وسمعتها واهتماماتها

–مكافحة غسيل الأموال

–منع انتهاكات النظام المصرفي

–رصد مخاطر تمويل الإرهاب والإبلاغ عنها

V–الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الحوكمة في المصارف الإسلامية ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم التوصل إلى :

–تستهدف الحوكمة المستوى المثالي من الأخلاق عند ممارسة الأعمال وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية وحق المساءلة ومنح هذا الحق للمجتمع من أجل مساءلة أجهزة الإدارة العامة.

–تعتمد فعالية الحوكمة على وجود إطار مؤسسي يحقق العدالة، والشفافية، والمساءلة، والمسئولية، بما يتوافق مع القوانين واللوائح السارية.

–نستنتج أن المصرفية الإسلامية تتوافق إلى حد كبير مع مبادئ الحوكمة، كون الشريعة الإسلامية تتضمن جل مبادئ الحوكمة ولا تتعارض معها،

–وأما بالنسبة للعناصر الأساسية للحوكمة في المصارف الإسلامية فتتمثل فيما هو موجود في المصارف التقليدية من:(المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى)، إضافة إلى عنصر آخر يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المسؤولة على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، بينما يهتم مجلس الإدارة بمراقبة الجانب الإداري.

–يعتبر مصرف الراجحي السعودي أكبر مصرف إسلامي في العالم، لطالما التزم بتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، مما يبقيه محميا من القطاعات المعرضة للمخاطر عالية.

–يسعى مصرف الراجحي إلى تعزيز سمعته كمنظمة مالية حسنة الإدارة، تلتزم بأعلى ممارسات الحوكمة التي تركز على تقديم الخدمات المالية على أكمل وجه، وهو الهدف المنشود للمصرف للمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة.

–تعد النزاهة والشفافية قيمتان أساسيتان بالنسبة للمصرف، حيث يلتزم الموظفون على جميع المستويات بالتحلي بالصدق والأمانة مع الحفاظ على أعلى معايير الأخلاقيات المؤسسية والشخصية.

ما يمكننا الوصول إليه أن مصرف الراجحي السعودي يعتبر أحسن مثال عن التجربة الناجحة للمصرف الإسلامي، الذي برهن عن قدرته على مواكبة المستجدات والامتثال للوائح والقواعد التي تعتمدها السوق المصرفية المحلية والعالمية وتكييفها بما يتوافق مع خصائص الصناعة المصرفية الإسلامية..

VI –قائمة المراجع باللغة العربية

1. حسين حسين شحاته. (2001). الإدارة في الإسلام (المنهج الإسلامي في الرقابة على التكاليف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
2. خلودأحمد طنش، و عبد الحليم إبراهيم. (ديسمبر, 2019). استقلالية هيئة الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن ايوفي دراسة تحليلية نقدية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الدراسات الإسلامية
3. داود سليمان بن عيسى. (2019). حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية و القانونية.
4. سعيد بوهراوة،حليمة بوكروشة. (02 جوان, 2015). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
5. شوقي عاشور بورقبة. (2009/2010). الحوكمة في المصارف الإسلامية.حوار الأربعاء، من إعداد (خالد سعد محمد الحربي، عبيد الله محمد حمزة عبد الغني) ،مركز النشر العلمي، جامعة الملك بن عبد العزيز.

6. شوقي عاشور بورقبة، و عمار غربي عبد الحليم. (أكتوبر, 2015). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية حالة دول منطقة الخليج. مجلة جامعة الملك بن عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي.
7. عبد الباري مشعل. (2010). تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين.
8. عبد الرحمن قتيبة. (28 ماي, 2015). دور الهيئات الرقابية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. تاريخ الاسترداد 11 جويلية, 2022، من الاقتصاد الإسلامي: https://www.aliqtisadalislami.net/
9. عبد الله الجليل. (17 أوت, 2021). مابعد الحوكمة. تاريخ الاسترداد 11 جويلية, 2022، من ماوراء القانون: https://beyondlawsa.com
10. علاء عواد كاظم البديري. (2017). إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي . رسالة ماجستير في المحاسبة. جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر.
11. عمر شريقي. (2009). دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي. الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية (صفحة مخبر الشراكة والاستثمارفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي). جامعة فرحات عباس: سطيف.
12. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. (2006). المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية. كولالمبور: مجلس الخدمات المالية والإسلامية.
13. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. (ديسمبر 2009). المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية. كوالالمبور.
14. محمد رأفت عثمان. (2001). بعض المبادئ التي تحكم الإدارة العامة في الإسلام. الإدارة في ا لإسلام (الندوة31).
15. محمد طارق يوسف. (2010). إرشادات الحوكمة في البنوك طبقا لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية والمحلية، دليل لقواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر. مصر: مكتب جرانث ثورنتون.
16. محمد فيحاء عبدالله يعقوب ، إيمان شاكر. (2007). دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد2(العدد5).
17. محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذين. الاسكندرية: الدار الجامعية.
18. محمود فايزة إبراهيم، و يعقوب ثائر صبري الغبان فيحاء عبد الله. (2011). الحوكمة المؤسسية المصرفية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد6(العدد16).
19. مدحت محمد أبوالنصر. (2015). الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
20. مصرف الراجحي. (2016). التقرير السنوي: بازل3 للإفصاع النوعي فيما يتعلق بالمكافآت يناير2017. السعودية.
21. مصرف الراجحي. (2018). تقرير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. السعودية.
22. مصرف الراجحي. (2021). التقرير السنوي مابعد المصرفية. السعودية.

23.مصرف الراجحي. (بلا تاريخ). عن مصرف الراجحي. تاريخ الاسترداد 3 ماي, 2022، من https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank

24.معهد الدراسات المصرفية. (أكتوبر، العدد3, 2010). الحوكمة. سلسلة إضاءات مالية ومصرفية،

French & English references:

1. Cadbury-Code, (1992). Report of The financial Aspects of corporate governance. London: Burgess science press.
2. Isma'il, J. S. (2011, 09 13). The concept od Islamic banking. Retrieved 5, 11, 2022, from en.allukah.net: http://en.alukah.net/Thoughts_Knowledge/0/310
3. OECD. (2004). Principles of Coporate Governanace. paris: OECD Publications Service.

References translated from arabic :

1. -Hussein Hussein Shehata. (2001). Management in Islam (Islamic Approach to Cost Control), Islamic Research and Training Institute -
2. -Kholoud Ahmed Tanesh, Abdel Halim Ibrahim. (December, 2019). The independence of the Shariah Supervisory Board and its role in promoting Islamic banking in light of the governance standards issued by AAOIFI, a critical analytical study. University of Sharjah Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies.
3. Daoud Suleiman bin Isa. (2019). Governance of the Shariah Supervision System in Islamic Financial Institutions. Journal of the Islamic University of Sharia and Legal Studies.
4. Said Bouhraoua, Halima Boukroucha. (02 June, 2015). Governance of Islamic Financial Institutions: The Experience of the Malaysian Central Bank. Algerian Journal of Economic Development.
5. Shawky Ashour Bourqaba. (2010/2009). Governance in Islamic Banks. Wednesday Dialogue, Scientific Publishing Center, King Bin Abdulaziz University.
6. Shawky Ashour Bourqaba, and Ammar Gharbi Abdel Halim. (October, 2015). The impact of the application of corporate governance rules on the performance of Islamic banks, the case of the countries of the Gulf region. King Bin Abdulaziz University Journal of Islamic Economics, 28(3.(
7. Abdel Bari Meshaal. (2010). Challenges and Obstacles to the Governance of Islamic Financial Institutions. Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. the two seas.
8. Abdul Rahman Qutaiba. (May 28, 2015). The role of supervisory bodies in the governance of Islamic financial institutions. Retrieval date July 11, 2022, from Islamic Economics: https://www.aliqtisadalislami.net/
9. Abdullah Al-Jalil. (Aug 17, 2021). Post-governance. Retrieval date July 11, 2022, from Beyond Law: https://beyondlawsa.com.
10. Alaa Awad Kazem Al-Budairi. (2017). A proposed framework for governance principles from an Islamic perspective. Master's Thesis in Accounting. Mansoura University, Faculty of Commerce, Egypt.
11. Omar Shariqi. (2009). The role and importance of governance in the stability of the banking system. International Forum on the International Financial and Economic Crisis and Global Governance, Farhat Abbas Setif University.

12. Islamic Financial Services Board (IFSB),(December,2006) , Guiding Principles On Corporate Governance For Institutions Offering Only Islamic Financial Services (Excluding Islamic Insurance –Takaful- and Islamic Mutual Funds.
13. Islamic Financial Services Board (IFSB),(December,2009) Guiding Principles On Shari'ah Governance Systems For Institutions Offering Islamic Financial Services.
14. Muhammad Raafat Othman. (2001). Some principles that govern public administration in Islam. Management in Islam (Symposium 31)
15. Muhammad Tariq Youssef. (2010). Governance guidelines in banks in accordance with the best international, regional and local practices, guide to rules and standards of corporate governance in Egypt. Egypt: Granth Thornton Bureau.
16. Muhammad Fayhaa Abdullah Yaqoub, Iman Shaker. (2007). The role of governance standards in limiting the negative effects of globalization and privatization. Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 2, Issue 5.
17. Muhammad Mustafa Suleiman. (2008). Corporate governance and the role of board members and executives. Alexandria: University House.
18. Mahmoud Fayza Ibrahim, and Yaqoub Thaer Sabri Al-Ghabban, Fayhaa Abdullah. (2011). Institutional banking governance and the availability of its pillars to prevent financial crises in Iraqi private banks, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 6 (Issue 16).
19. Medhat Mohammed Abu Al-Nasr. (2015). Good governance is the art of managing high-quality institutions. Egypt: The Arab Group for Training and Publishing.
20. Al Rajhi Bank,2016, annual report - Pillar 3 qualitative disclosure on remuneration – January 2017.
21. Al Rajhi Bank,2018, ESG Report .
22. Al Rajhi Bank,2021, unbank the bank, Annual Report
23. Al Rajhi Bank. (no date). About Al Rajhi Bank. Retrieved May 3, 2022, from https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank.
24. Institute of Banking Studies. (October, Issue 3, 2010). governance. A series of financial and banking lights.